حول الوحدة والتقريب

وبما أنّ نتائج هذه الأبحاث والدراسات تأخذ كيانها من بوتقة التجارب الفقهية، وانّ المادة الخام لهذه الفكرة هي فقهية بحتة في الواقع، فانّ هذه الفكرة تستطيع بدورها النفوذ إلى أوساط مجتمع المتدينين بصورة ذاتية وطبيعية، دون الحاجة إلى محاورات جانبية معينة قد تشوبها بعض الملابسات، وكذلك فانّها تصبح جزءاً لا يتجزّأ من المعايشة الفقهية في ذهن المكلّفين. والذي يفرض علينا تبّني هذا الاتجاه جملة نقاط: اولا: اذا لم يتم التعامل مع الوحدة ضمن اطار موضوعي فقهي، فعلينا أن ننتظر جوا يعود فيه العمل الاجتماعي مفعما بمظاهر الفقه الرسمي التقليدي المذهبي، ومعه لا يفسح المجال للالتزام العملي بالوحدة كما هو واضح. ثانيا: ان التعصبات المذهبية قد اشعلت في بعض الأحيان لهيب نيرانها إلى حد سبب ظهور العداء والعناد بين المذاهب. ولاشك ان خطورة النتائج السلبية لمثل هذا العداء والعناد تزداد فيما لو لبسا لباس الفقه، وأصبحا بسبب ذلك جزءا من الهوية الفقهية، كأن ترى كل طائفة ان التبّري من اصحاب المذهب الآخر وظيفة فقهية محتمة عليها. ثالثا: إذا نظرنا إلى الفقه كمجموعة منظمة وهادفة، فانه يجب علينا ابتداء أن نعين ماهو الدور الذي يمكن أن تلعبه الوحدة في هذه المجموعة المتشابكة، واي نوع من الاحكام علينا ان نتركها جانبا بسبب التزامنا بمبدأ الوحدة المقدم عليها. ولا بأس في الإشارة إلى بعض سمات هذا الاتجاه، وتطبيقها على الحركة التقريبية للسيد العلامة الأمين: الف. أنّ أصحاب هذه النظرة الفقهية إلى التقريب لا ينادون بتوحيد المذاهب بحيث يذوب بعضها في البعض الآخر، بل يسعون إلى تبيين مكانة التقريب في منظومة الفقه الاجتماعي، ويصوغونها بقالب فقهي واضح، ويرفعون تلك الملابسات والابهامات الفقهية المتوجهة إلى فكرة التقريب